

هذه وقد بحث بعضهم في سماع أبي بكر بن الحسن بل أن بعض المحدثين أنكروا الصحيح أنه سمع، ولما ثبت مقدم على الثاني

ومما حذر الجندب الذي كان بخطب عليه رواء البخاري وغيره وقال الناج السبكي إنه متواتر كما نشق القمير روي عن نحو عشرين صحابياً من طريق صحيفته وتفصيل للوقائع التي كانت فيها هذه الآيات يطول فليطلب من مواضعه ومنها إيراد كثير من الملهات والأمر لمرض باللمس أو التفل، ولو أردنا أن نذكر طعن المحدثين في بعض أسانيد المعجزات التي لم تصح - كقول ابن كثير في حديث إحياء البنت للميتة أنه منكر جداً وقول ابن الجوزي في حديث نطق الحمار أنه موضوع وقول للزني في حديث نطق الضب لا يصح إسناداً ولا متناً الخ - لكانت عمرة للموافق والمخالف في تحري المسلمين وتبهم في نقل المعجزات بينهم، فليأتنا المخالفون بضبط كهذا الضبط وأسانيد كهذه الأسانيد فيما يروون عن رسالهم، وقدسهم ثم ليتبجحوا على طاعتنا بمعجزتهم، وغرائبهم، وفرق أكبر من هذا بيننا وبينهم وهو أنهم إذا حجزوا عن إثبات معجزتهم لا يبقى لهم شيء ونحن عندنا آيات الله الكبرى - القرآن والعلم الأعلى من الأعي وما يتبع ذلك وبهذا القدر كفاية

القسم العمومي

الدولة العلية وماليها

(بقلم المؤرخ العماني صاحب التوقيع الرمزي)

إن بالمسالك قوام الدول وعزها وقد كثرت الكلام في إصلاح الدولة العلية ما كان عنه وما يجب أن يكون وأكثر المتكلمين في ذلك على جهل بحقيقة الحال فرأينا أن نكتب في مالية الدولة وأحوالها كتاباً نستقي مسأله من الموارد الرسمية لا يظن ظان أن الخلل في مالية الدولة حديث بل هو قديم يصعد تاريخه إلى أواسط حكم السلطان عبد العزيز وأما في الأدوار الأخيرة الإسراف والترف من جهة وسوء سلوك المستخدمين تحصيل الأموال من جهة أخرى فسرى داء الخلل في سائر فروع الحكومة حتى استعصى الداء وعز الدواء وأضحت الحزينة العثمانية يضرب بها المثل في الإفلاس، وصارت تؤخر دفع رواتب المستخدمين أشهراً متصلة فكان لذلك ضرر عظيم حتى على سياسة السلطنة إذ لو كانت الحكومة تدفع رواتب المستخدمين في أوقاتها كباقي

الحكومات المنظمة لما كان الظلم وصل إلى هذا الحد ولما كان ظهر هذا التأم العام والشكوى من الحكومة وأعمالها ولما كان الاجاب منفذ للتدخل في شؤون الدولة الداخلية . وباليتهم يتدخلون لمصلحة جميع رعايا الدولة بدون تفریق بين الملل والاجناس . انما يتدخلون انتصاراً لفئة دون أخرى . فاذا كان المستخدم لا يقبض راتبه في السنة سوى شهرين أو ثلاثة شهراً فلا بد ان يظلم العباد لسلب أموالهم حتى يسد رمقه وورقه وعياله وأولاده . على ان أكثر صغار المستخدمين في الحكومة العمالية هم من أفقر الناس لا يملكون شروى فقير سوى الراتب الرسمي الذي يجده قليلاً جداً بالنسبة إلى الوظيفة .

وكثيراً ما نسمع بأن الحكومة ألفت لجنة لإيجاد طريقة تعطى بها الرواتب لأربابها وبمدان تقدم تلك اللجنة بضع جلسات وتشر بعض شذرات عن أعمالها في الجرائد بحيثني أرها ولا تعود نسمع لها ذكراً حتى تنقضي شهور فترف الجرائد حينئذ لنا بشرى تأليف لجنة أخرى بناء على إرادة سنية ولمر حتى الآن نتيجة تلك اللجان الكثيرة العدد .

تقسم دواوين الحكومة من حيث دفع لرواتب في عاصمة الدولة إلى ثلاثة أقسام قسم تعطى رواتب مستخدميه كل شهر بصورة منتظمة مثل نظارة البوستة والتعارف وأمانة الرسومات (الجمارك) وما يقبها من القروع ونظارة الدفتر الحاقاني وصندوق الدين العمالي والبنك الزراعي ولهذا السبب تهافت طلاب الاستخدام على الدواوين المذكورة تهافت الجياح على القضاع .

وقسم يقبض ثمانية أو تسعة شهور في السنة ومن هذا القسم وزارة المعارف ووزارة العمالية « الحفائية » وأمانة الشهر « مشيخة المدينة » .

والقسم الثالث لا يقبض الا أربعة شهور أو أقل مثل وزارة المالية والخارجية والداخلية « ويستثنى من هذه مصلحة النفوس ذات الربح لأنها تدخل في القسم الأول » وشورى الدولة ونظارة الضبطية ومستخدمى المابين الهمايوني ووزارتي البحرية والحربية وهذه الأخيرة هي أسوأ حالا من جميع الوزارات لكثرة المطالب عليها واتساع نفقاتها وكثرة عدد الضباط النظام .

اما حالة المالية في الولايات فهي أسوأ منها بالعاصمة لأن الولاية يضطرون إلى امتثال الأوامر التي تصدر دائماً من الاستانة قاضية بإرسال كل ما جمع عندهم من الدراهم قليلاً كان أو كثيراً إلى الاستانة وإذا لم يتمكن الوالي من سرعة الامتثال يأتيه التوبيخ

وراء التوبيخ حتى يعزل من وظيفته شرعياً . فلذا ترى الولاية يتسابقون الى إرسال الدراهم الى العاصمة ولا يبقون عندهم لدفع الرواتب اولاً ومشروعات المفيدة شيئاً وقد كانت الحكومة في السنين الأخيرة اتخذت طريقة زعمت أنها ترخي الناس فما كان منها اتساع دائرة الخلل اتساعاً عظيماً واشتداد الأزمة المالية وهذه الطريقة هي إرضاء كل من يشكو أو يتألم من شيء أو ينتسب الى أحد العظماء بوظيفة عضو في إحدى المجالس أو بأية عطائه راتباً كبيراً يقبض وهو جالس في منزله والإتمام بالرتب ذات الرواتب الكبيرة جزافاً بدون تفريق بين المستحق وغير المستحق . والجدول الآتي المستخرج من سجلات الحكومة العثمانية لرسمية لسنة ١٢١٨ هجرية يظهر صدق ما نقول .

﴿ شوري الدولة ﴾

هذا المجلس يتقسم الى ثلاثة فروع : الأول دائرة الملكية والثاني دائرة التنظيمات والثالث دائرة المحاكمات .

ودائرة المحاكمات هذه تنقسم الى محاكم ابتدائية واستئنافية ويحاكم فيهما أكبر المستخدمين الذين يرتكبون ما يحط بقدر وظيفتهم أو يخل بمواد القانون وكان الأعضاء في مجالس شوري الدولة ثلاثة قبلاً لا يتجاوزون الأربعين أما الآن فإن عددهم يزيد على مئة وخمسين بينهم ٧ برتبة وزير و ٢٥ برتبة بالا وواحد برتبة صدر روم ايلى وواحد برتبة صدر أناتولي و ٢٥ برتبة أولى من الصنف الأول و ١٢ برتبة روم ايلى بكاريكى و ٢٥ برتبة أولى من الصنف الثاني والباقيون من أصحاب رتبة التمايز فما دونها ولا يخفى أن عضو شوري الدولة الذي هو أعظم مجالس الدولة الحائز لرتبة وزير أو بالا أو روم ايلى بكاريكى لا يمكن أن يكون راتبه أقل من مائة وخمسين جنباً في الشهر وليس بين أعضاء هذا المجلس من يقبض أقل من عشرين جنباً في الشهر فإذا فرضنا لكل عضو في المجلس « ومنهم أصحاب الرتب السامية وهم الاكثرون » ٤٠ جنباً شهرياً يكون المجموع ٦٠٠٠ جنباً . هذا أقل ما يمكن تصوره للاعضاء ويزيد عليه رواتب المستخدمين من الرؤساء والكتاب وغيرهم

(وزارة المعارف)

يوجد في وزارة المعارف مجلسان يقال لأحدهما مجلس المعارف والآخر يسمى « أئجهن تفتيش » وكان هذا قبل أن تعطى الوظائف جزافاً يتألف من بضعة أعضاء مقدرين قوي أهلية واستعداد لإدارة معارف السلطنة بخلاف ما ترى عليه

أعضاءهما الآن ولا نخوض غمار هذا الباب لأنه ليس من خصائص رسالتنا هذه وربما عدنا إليه في رسالة أخرى .

أعضاء المجلسين اليوم هم خمسة وستون ماعدا الرؤساء وكتابة أرقامهما وراتب كل منهم لا يقل عن ١٥ ج ولا يزيد عن ٥٠ ج في الشهر فإذا فرضنا لكل منهم ١٠ جنيهات يكون المجموع ٦٥٠ ج شهرياً . ولا يدخل في هذا الحساب رواتب الكتبية والرؤساء والمدارس التابعة لوزارة المعارف كثيرة جداً وأغلبها مجانية وهذا هو سبب الإقبال عليها . ويوجد في الأستانة وحدها ٤٢ مدرسة تتبع الوزارة المذكورة منها ست عالية وهي المكتب الملكي ومكتب الحقوق ومكتب الطب الملكي ودار الشفقة ودار المعلمين ومدرسة الفنون الجليلة ونفس تجهيزية واحدة مهن خاصة بالتجارة . وللبنات ثلاث عشرة مدرسة واحدة منها عالية وهي مدرسة المعلمات وثلاث للصنائع وتسع ابتدائية

أما مدرسة الصنائع للذكور فإنها تتبع ديوان الأشغال كما ان كثيراً من المدارس عالية وتجهيزية وابتدائية تتبع ديوان المعارف العسكري التابع لوزارة الحرب وسيجيء بيانه في الكلام على الوزارة المذكورة . وهذه الوزارة في أعقاب عواصم الولايات وبعض حواضر الألوية « اللواتي في الولايات كالمديرية في مصر » مدرسة تجهيزية ماعدا بعض الولايات الآسيوية . ومدارس ابتدائية وأما مراكز القضاء فقلما يوجد فيها مدارس والتلميذ في المملكة العثمانية إجباري قانوناً لأعماله وكل من لا يعلم ابنته أو بنته يعاقب حسب المادة الواردة في نظام المدارس فيجب والحالة هذه على الدولة ان تعفي اعتناء تاماً بإدارة هذه المدارس المهمل أمرها وتختار لها أساتذة مقتدرين ذوي كفاءة تامة وتحجور بروجراماتها ونجعلها على أساس متين كمدارس أوروبا مع العناية بالعلوم الدينية والمقائد وتنفيذ أحكام القانون القاضي بإجبار الناس على تعليم أولادهم وتنشيط مدارس ابتدائية في كل مركز قضاء ومدارس تجهيزية في حواضر الألوية وتكثر من مدارس الصنائع والتجارة في عواصم الولايات ولا بأس من فرض مبلغ جزئي على كل تلميذ نظير أجره التلميذ ليساعد على نفقات المعارف .

ولهذه الوزارة عصبة معلومة من أعشار الدولة قدرها انسان في المئة غير ايراداتها الخاصة بها . فلو اتفقت هذه الاموال في الوجود الموضوع لها لعادت على

(العثماني)

(لها بقية)

« م . ق »